أطر وتوجهات السياسة الإنفاقية العامة في ظل حتمية التنويع الاقتصادي للدول الريعية المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر-

العمراوي سليم[1]، بوتيارة عنتر[2] . بن لحرش صراح[3]

Lamraoui Salim [1], Boutiara Antar [2], Benlaharche Sarah[3]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، lamraoui.salim@univ-oeb.dz

[2] جامعة المسيلة (الجزائر)، antar.boutiara@univ-msila.dz

[3] جامعة أم البواقي (الجزائر)، Benlaharche.sarah@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 26 /2021/10 تاريخ القبول: 21 /2021/12 تاريخ النشر: 31 /2021/12

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أطر وتوجهات السياسة الإنفاقية العامة في بعض الدول الريعية المصدرة للمحروقات؛ من خلال تنفيذ برامج إنفاقية تراعى التنويع الاقتصادي. وضرورة استفادة الجزائر من الأساليب المتبعة في بعض الدول النفطية في تسيير ميزانياتها كنظم الميزانية متوسطة الأجل، والاستغلال الأمثل لموارد المحروقات، وإصلاح البرامج الإنفاقية العامة بما يساعد على نمو الأنشطة الإنتاجية في القطاعات القائدة للنمو خارج قطاع المحروقات، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيعه، مع ترشيدالنفقات العامة وضبط حجمها بما يتلاءم والقدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: صادرات المحروقات، التنويع الاقتصادي، برامج الإنفاق العام، إصلاح السياسة الإنفاقية.

تصنيفات JEL : H53، H54، E22.

Abstract: This study aimed to analyze the frameworks and trends of the public spending policy in some of the Oil-exporting countries ; through the implementation of programs of economic diversification, the need for Algeria to benefit from the methods used in some oil-countries in the management of budgets such as medium-term budget systems, the optimal utilization of oil resources, the reform of public spending programs to help the growth of productive activities in the sectors leading to growth outside the oil sector, give a greater role to the private sector and encourage it, With rationalization of public expenditure and adjusting its size to suit the absorptive capacities of the national economy.

Key words: Oil-exports, economic diversification, public expenditure programs, policy reform.

JEL Classification Codes: H53 ،H54 ،E22.

Résumé: Cette étude visait à analyser les cadres et les orientations de la politique de dépenses publiques dans certains pays rentiers exportateurs d'hydrocarbures ; Par la mise en œuvre de programmes de dépenses qui tiennent compte de la diversification économique. Et la nécessité pour l'Algérie de bénéficier des méthodes utilisées dans certains pays producteurs de pétrole dans la gestion de leurs budgets, telles que les systèmes budgétaires à moyen terme, l'optimisation de l'utilisation des ressources en hydrocarbures, et la réforme des programmes de dépenses publiques pour aider à la croissance des activités productives dans les secteurs porteurs de croissance en dehors du secteur des hydrocarbures, et donnant un rôle plus important au secteur privé et l'encourageant, tout en rationalisant les dépenses publiques et en maîtrisant leur volume en fonction des capacités d'absorption de l'économie nationale.

Mots clés: exportations d'hydrocarbures, diversification économique, programmes de dépenses publiques, réforme des politiques de dépenses.

المؤلف المرسل: عنتر بوتيارة، **الإيميل:** antar.boutiara@univ-msila.dz

1. مقدمة:

يعتبر مطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ذو أهمية كبيرة في الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، أما بالنسبة للدولة التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الأولية وبصفة خاصة المحروقات فإضافة إلى ذلك هي تعمل على تنويع اقتصادياتها بشكل يسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يتأثر بمخاطر الاعتماد الأحادي على المحروقات كمصدر دخل أساسي وحيد، في هذا الإطار تبرز السياسة الإنفاقية العامة كسياسة اقتصادية كلية في الدول القائمة على ريع المحروقات بتحديات خاصة كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها تحويل عوائد صادرات المحروقات إلى الاقتصاد المحلي واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تعتبر العلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، ويلاحظ المتتبع لتطور برامج الإنفاق العام في غالبية الدول المصدرة للمحروقات توجهها إلى تحفيز النمو الاقتصادي والعمل على تنويع مصادره بعيدا عن الارتباط شبه الكامل بقطاع المحروقات، خاصة أن معظم تلك الدول تتميز بضعف القطاع الخاص، وبوفرة الموارد اللازمة لتطبيق السياسة المالية التوسعية عند ارتفاع أسعار المحروقات.

اشكالية الدراسة:

للتعرف على دور السياسة الإنفاقية في النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي في الجزائر ومختلف الدول الريعية المصدرة للمحروقات، تطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي أهم أطر وتوجهات السياسة الإنفاقية العامة الحديثة في بعض الدول الريعية المصدرة للمحروقات المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من موضع الجزائر كدولة مصدرة للمحروقات تسعى إلى تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي ولتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، ولذلك فهي تمنح لجانب الإنفاق العام اهتماما خاصا بوصفه يحتل مركز الأهمية ضمن أدوات السياسة المالية، وهذا ما يجعل تقييم أدائها الاقتصادي أمرا ضروريا وهاما ليتسنى تقدير مدى قدرة ونجاعة الإجراءات والسياسات المنفذة في تحقيق أعلى درجات التنويع الاقتصادي المطلوبة مقارنة بنجاعة الإجراءات والسياسات المتخذة في دول أخرى.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال عملية عرض أهم الدول المصدرة للمحروقات وتحليل كل من توجهات السياسة الإنفاقية وأطر المالية العامة في الجزائر وفي عينة من الدول المصدرة للمحروقات في ظل تحديات تحقيق التنويع الاقتصادي، كما تم وصف وتحليل إدارة الاستثمارات العامة وأساليب التنويع الناجحة بغية استخلاص أهم مقومات نجاحها ومقارنتها بتجربة الجزائر والتأكيد على ضرورة الإصلاح.

من أجل الإحاطة بالموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحورين التاليين:

- **المحور الأول:** توجهات السياسة الإنفاقية في خدمة النمو والتنويع الاقتصادي في الاقتصاديات المصدرة للمحروقات.
- **المحور الثاني:** تجربة الجزائر وضرورة الإصلاح.

2. توجهات السياسة الإنفاقية في خدمة النمو والتنويع الاقتصادي في الاقتصاديات المصدرة للمحروقات:

1.2. أهم الدول المصدرة للمحروقات:

إن اعتماد مبدأ تمييز الدول المصدرة بوصفها الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، نجد أن عدد الدول النفطية المصدرة للنفط الخام يقدر بـ 28 دولة في الوقت الحالي، يقدر إنتاجها بـ 70% من إنتاج النفط العالمي وتستحوذ على 100% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط(**Alban Kitous and Others, 2016, P7**).

ويعتبر النفط المنتج الأول على الصعيد العالمي من حيث حجم الصادرات العالمية بنسبة تصل إلى 4,8% من القيمة العالمية لجميع منتجات التصدير، وبلغت قيمة شحنات النفط الخام في العالم 782,75 مليار دولار للعام 2015. وهذا الرقم يمثل انخفاضا بـ 50,3% في القيمة منذ عام 2011 وانخفاض بـ 44,4% من عام 2014 إلى عام 2015. وتحصل دول الشرق الأوسط على أعلى قيمة من صادرات النفط الخام خلال 2015 مع شحنات بقيمة 325 مليار دولار أمريكي أو 41,3% من صادرات النفط الخام العالمية. ويقارن هذا مع 18% لأوروبا، 9,9% لأمريكا الشمالية و 7,7% لأمريكا اللاتينية (باستثناء المكسيك) والمصدرين من البحر الكاريبي(**Daniel Workman,2017,P1**). وتأتي في المترتبة الأولى المملكة العربية السعودية بحجم صادرات يبلغ 75,129 مليار دولار. أما الجزائر فتأتي في المرتبة السابعة عشر بحجم صادرات يقدر بـ 11,89 مليار دولار وبنسبة 1,52% من إجمالي صادرات النفط الخام العالمية سنة 2015. أما في سنة 2020 فتبلغ صادرات المملكة العربية السعودية 134 مليار دولار أما الجزائر فبلغت صادراتها 22 مليار دولار خصوصا مع استمرار تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضها انتشار جائحة كورونا.

وزيادة على تصدير النفط الخام تعمل العديد من الدول على تكرير إنتاجها وبتصديره على شكل مشتقات بترولية كالبنزين والمازوت والكيروزين وغيرها من المنتجات، كما تدخل العديد من الدول المصدرة للنفط السابقة مثل روسيا وكندا ونيجيريا والجزائر ودول أخرى ضمن قائمة مجموع الدول المنتجة والمصدرة للغاز.

2.2. حتمية التنويع في الاقتصاديات القائمة على صادرات ريع المحروقات

تنبع حتمية تنويع الاقتصاديات القائمة على صادرات ريع المحروقات من كون التنويع يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للنفط والغاز في الأسواق الدولية، فمعظم تلك الاقتصاديات لا تزال فيها إيرادات المحروقات تطغى على الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة وميزان المدفوعات. للتعامل مع هذه المعضلة اتبعت الدول القائمة على صادرات ريع المحروقات مسارين متلازمين ولكن مستقلين عن بعضهما؛ المسار الأول يتمثل في استثمار جزء من العائدات في برامج تنموية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، أما المسار الثاني فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات الآتية من المحروقات وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه أو تراجع إيراداته في الأجل الطويل، وتم ذلك من خلال إنشاء صناديق في الدول التي اتخذت هذا المسار بمسميات وقواعد مختلفة(ماجد عبد الله المنيف، 2009، ص10).

وتبرز الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد حدود وقواعد وأهداف خاصة بحالة اقتصاديات ريع المحروقات.

أ- حدود التنويع: غالبا ما يتم حصر مفهوم التنويع فيما يلي(ناجي بن حسين، 2008، ص25):

- يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية، ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا؛
- كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات؛
- يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.

أما في حالة البلدان القائمة على اقتصاد ريع المحروقات يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية(ناجي بن حسين، 2008، ص26) ؛ فلا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات – حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها (لرفاهية أفراد المجتمع)- على توسيع الصادرات خارج المحروقات فحسب، بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات؛ فزيادة حجم المنتجات في باقي القطاعات الاقتصادية الوطنية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الاستثمار في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية.

ب- قواعد التنويع الأساسية: إن التنويع كأي سياسة مطبقة يجب أن توفر له المستلزمات والشروط الموضوعية، فليس كافيا رفع شعار التنويع لتحقيقه، وإنما من أهم شروطه توفر قواعد أساسية والتي يمكن اختصارها في قاعدتين أساسيتين:

- **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي من خلالها يمكن تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي(عاطف لافي مرزوك، 2013، ص24)، والسير في طريق التنويع الاقتصادي يتطلب اتفاق مجتمعي عام على كيفية التصرف بعوائد المحروقات وتحييد أثرها في تركيز التوجهات الريعية المتأصلة، وينطوي ذلك على ضرورة رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج ذات بعد يخدم هدف التنويع الاقتصادي الشامل، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية تحظى باتفاق عام من كافة فئات المجتمع(علي مرزا، 2013، ص24).
- **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي، وزيادة أهمية الزارعة والصناعة التحويلية في القطاعات الإنتاجية والاقتصاد، وكذلك تطوير وتوسع الأنشطة الخدمة غير الحكومية (عاطف لافي مرزوك، 2013، ص 13)؛ بحيث تنخفض الأهمية النسبية للاستخدام العام الذي ينظر إليه كوسيلة من وسائل الحصول على نصيب من ريع المحروقات.

ج- أهداف التنويع: تكمن أهمية التنويع في تحقيق الأهداف التالية(ناجي بن حسين، 2008، ص26):

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف موارد المحروقات أو انخفاضها (موارد غير متجددة)؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- زيادة أثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى.

إن تحقق الأهداف السابقة يؤدي إلى تحقق جملة من الاعتبارات الاقتصادية؛ حيث تساعد على تقليل تقلبات النمو في الدول المصدرة للمحروقات، كما تساعد على إيجاد فرص العمل، خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع الحكومي وقطاع المحروقات على استيعاب حجم الطلب المحلي على العمل.

3.2. أطر السياسة الإنفاقية الحديثة في بعض الدول المصدرة للمحروقات:

تختلف التحديات التي تواجه إدارة المالية العامة في الدول المصدرة للمحروقات عن التحديات التي تواجه الدول الأخرى من حيث تقلب المصدر الرئيسي للإيرادات، ويكتسب الأفق الزمني متوسط الأجل أهمية بالغة في منع تحول تقلبات الإيرادات السنوية إلى تقلبات في النفقات تزعزع استقرار الاقتصاد وتقلل جودة الإنفاق الحكومي، ومن الدول النفطية التي اعتمدت القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل يمكن الإشارة إلى حالة كل من المكسيك وروسيا.

أ- أطر الميزانية العامة متوسطة الأجل في المكسيك: شكلت إدارة الإيرادات النفطية مسألة رئيسية في المكسيك على مدار العقد الماضي(أحمد آل درويش وآخرون، 2015، ص23)، وصدر قانون المسؤولية المالية سنة 2006، وتم تعديله سنة 2008، وهو القانون الذي ينص على إعداد ميزانية متوازنة على أساس نقدي، تشمل بندا للانسحاب يمكن تفعيله خلال فترات الركود الاقتصادي. وتنطبق القاعدة على القطاع العام الفدرالي الذي يضم الحكومة المركزية والضمان الاجتماعي والمؤسسات العامة الرئيسية، وخضعت القاعدة للتعديل في سنة 2009 لاستبعاد استثمارات شركة النفط العامة (**Pemex**) وتحول الهدف من تحقيق توازن الميزانية إلى عجز نسبته 2% من إجمالي الناتج المحلي، وقد ساعدت هذه القواعد على تخفيض معدلات العجز، وكانت ركيزة لاستقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، لكن من جهة أخرى فقد زادت النفقات العامة بسرعة خلال ارتفاع أسعار النفط، كما لم تضع القاعدة قيودا على اقتراض القطاع العام، ولمواجهة هذه القضايا وضعت مؤخرا قاعدة بشأن نمو الإنفاق تنص على أن: "نمو الإنفاق الجاري الهيكلي لا يجوز أن يكون أعلى من النمو المحتمل الذي يضع تقديراته وزير المالية" كما حدد هدف لشروط اقتراض القطاع العام بموجب قانون المسؤولية المالية.

ب- أطر الميزانية العامة متوسطة الأجل في روسيا: وضعت روسيا إطارا للمالية العامة لإدارة إيراداتها من المحروقات (أحمد آل درويش وآخرون، 2015، ص24) في أفريل سنة 2009، والذي اشتمل هدف طويل الأجل للعجز غير النفطي نسبته 4,7% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وألغي رسميا في سنة 2012. واعتمدت إطار جديد في ديسمبر 2012، ودخل حيز التنفيذ في سنة 2013، وينص على حد أقصى لنفقات الحكومة الفيدرالية وفقا لإيرادات نفطية مرجعية إضافة للإيرادات الفدرالية غير النفطية، كما اشتمل هذا الإطار الجديد حد أقصى لصافي الاقتراض نسبته 1% من إجمالي الناتج المحلي. وتحسب الإيرادات النفطية المرجعية وفقا لقاعدة الاستناد إلى أسعار النفط، وعندما يكون سعر النفط أعلى من السعر المرجعي تدخر الإيرادات الإضافية في صندوق الاحتياط النفطي، وعندما تصل موارد هذا الصندوق إلى نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي تحول المخصصات الإضافية بنسبة متساوية بين صندوق الثروة الوطنية وإلى مشروعات البنية التحتية، وعندما تكون الأسعار أقل من السعر المرجعي يستفاد من موارد صندوق الاحتياط النفطي للحفاظ على مستوى النفقات، وإذا تراجعت الأسعار لفترة مطولة يعاد تحديد السعر المرجعي على أساس السنوات الثلاث السابقة.

بالنظر لتجارب الدول السابقة ودول أخرى يتضح أن الاعتماد على إيرادات السلع الأولية ومن بينها المحروقات يفرض تحديات فريدة على سياسات المالية العامة في الدول المصدرة لها، وهذه التحديات دفعت للخروج بابتكارات كثيرة في مجال السياسات المالية مثل اعتماد قواعد الميزانية متوسطة الأجل، وبعض أشكال ركائز المالية العامة (قواعد الأرصدة المالية العامة الهيكلية، أو قاعدة حدود قصوى للإنفاق، أو مزج الاثنين معا)، كما أنشأت الكثير من الدول صناديق تحقيق الاستقرار وصناديق الثروة السيادية.

4.2. إدارة الاستثمارات العامة وآليات التنويع الاقتصادي الناجحة:

إن سياسة المالية العامة هي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توجيه ثروة المحروقات نحو الاقتصاد المحلي، ومن المهم أن يحقق الإنفاق العام أهداف التنمية والتنويع بكل كفاءة حيث تشترك معظم الدول المصدرة للمحروقات والقائمة على ريعها في أن ارتفاع أسعار النفط والغاز يفسر زيادة الإنفاق العام بما في ذلك الإنفاق على المشروعات الاستثمارية العامة، ونفس التحليل ينطبق نسبيا على الدول العربية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل1: نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية المصدرة للمحروقات.

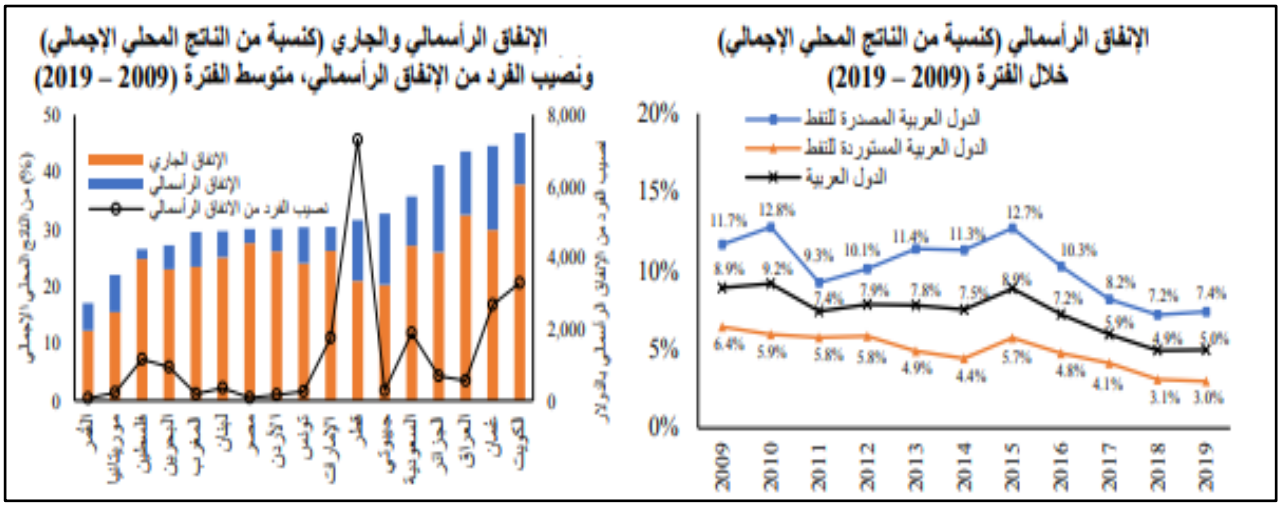

المصدر: الوليد طلحة وطارق اسماعيل، (2021)، تمويل البنية التحتية في الدول العربية التحديات والخيارات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الكويت، العدد70، ص 10.

يلاحظ من الشكل السابق الذي يمثل نمو الإنفاق الاستثماري نسبة لإجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية المصدرة للمحروقات خلال الفترة (2009-2019)، أن أعلى معدلات الإنفاق الاستثماري سجلت سنتي 2010 و2015، وهي الفترة التي تدخل ضمن مرحلة طفرة أسعار النفط، كما أن حجم النفقات الاستثمارية عاد إلى الانخفاض بعد عودة أسعار النفط إلى التراجع.

على مدار العقد الماضي، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مستويات الاستثمار العام في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وأثار ذلك تساؤلات حول مدى كفاءة الاستثمار العام في توليد النمو وسد ثغرات البنية التحتية، كما أثار مخاوف بشأن مواطن الضعف في المالية العامة (مناقشات خبراء ص ن د).

وبالعودة إلى التجارب التاريخية يمكن أن نميز بضعة دول فقط نجحت في تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز، وربما تكون ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة أفضل الأمثلة، ورغم اتباع هذه الدول الناجحة في تنويع اقتصادياتها مسارات مختلفة إلا أن بينها بعض الأمور المشتركة؛ حيث استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع إيرادات المحروقات، بالإضافة إلى التركيز على ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال من خلال توجيه سياساتها الاقتصادية المختلفة وخاصة السياسة الاستثمارية العامة ضمن(صندوق النقد الدولي، 2013، ص ص 2-3):

أ- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة: أوضحت تجارب التنويع المبكرة في ماليزيا وإندونسيا والمكسيك أن الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية، ومع قيام هذه الدول بتغيير منهجها تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا رغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة.

ب- إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية: يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وإن كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية، ومن أمثلة ذلك المكسيك التي أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

ج- استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: في ثمانينات القرن الماضي بدأت أندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة، وتقدم حوافز ضريبية، وتخفض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية، وقد تم تنفيذ سياسات مماثلة في المكسيك وماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

د- استخدام دعم الصادرات والحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل: وذلك لتيسير المخاطر على رواد الأعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يمثل الدخول في قطاعات جديدة مخاطرة كبيرة بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيض المخاطر، كما يمكن تخفيض المخاطر أيضا من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات.

هـ-الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة: يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة؛ حيث ركزت ماليزيا والمكسيك والإمارات العربية المتحدة على تدريب العمالة وتعزيز مهارتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية وتمكنت بمرور الوقت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

3. تجربة الجزائر وضرورة الإصلاح

1.3. توجهات السياسة الإنفاقية لخدمة برامج التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر:

تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من الأساليب التي استخدمتها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تعددت هذه البرامج والمخططات واختلفت بحسب الأنظمة الاقتصادية الموجودة في العالم التي أعدت ونفذت فيها هذه البرامج، حيث تميزت في الدول النامية وخاصة الدول الريعية المصدرة للمحروقات بالاتجاه نحو بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة بدلا من الاعتماد الأحادي على قطاع المحروقات في تركيبة الناتج وهيكل الإيرادات العامة.

أ- دور الإنفاق العام في تمويل برامج التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: يعتمد نموذج النمو السائد في اقتصاديات ريع المحروقات على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق العام، جزء من هذا الإنفاق استهلاكي متعلق بالأجور والرواتب في القطاع العام، وجزء آخر متعلق بإنفاق رأسمالي في مشاريع البنية التحتية وإنتاج السلع والخدمات العامة وبرامج التنمية الاقتصادية المختلفة. ومن بين أهم تلك الدول التي تعتمد على النفقات العامة في تمويل مخططات أو برامج التنمية والتنويع الاقتصادي هي الدول العربية المصدرة للمحروقات كالعراق والسعودية وقطر والجزائر إضافة إلى ليبيا ودول غير عربية أخرى كإيران وفنزويلا وغيرها.

ب- برامج التنمية في الجزائر: تعد التجربة الجزائرية من التجارب الهامة في مجال التخطيط حيث شهدت المرحلة الاشتراكية تنفيذ خمسة مخططات تنموية (1967-1989) وعلى اختلاف مع الفترة الحالية كانت الخطط تشمل القطاعات الإنتاجية وقطاع البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي أما البرامج العامة الجديدة الحالية خاصة بالاستثمارات غير الإنتاجية في مجال القاعدة الهيكلية والخدمات العامة.

وقد رصدت لآخر ثلاث برامج المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش والبرنامجين الخماسيين مبالغ تتجاوز 350 مليار دولار تضاف لها المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب (377 مليار دينار) والبرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب (693 مليار دينار) والبرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم (800 مليار دينار)، أي ما يعادل مجموع 25 مليار دولار للبرامج التكميلية، هذا إضافة إلى المبالغ المتبقية للبرنامجين والتي لا تقل عن 150 مليار دولار مما يرفع حجم الاستثمارات العامة إلى 500 مليار دولار خلال كامل الفترة (2001-2014) (صالح صالحي، 2013، ص19).

وفي ظل ظروف استثنائية ناجمة عن انخفاض حاد في سعر البترول منصف سنة 2014، وفي ظل رصيد معتبر في احتياطات الصرف، أين قدر احتياطي الصرف بـ 100 مليار دولار، واحتياطي صندوق ضبط الموارد بـ2200 مليار دينار، تم إعداد المخطط الخماسي للنمو (2015-2019) ، بقيمة مالية قدرت بـ 11200 مليار دينار أي ما يعادل 120 مليار دولار، بهدف الوصول إلى تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يؤدي إلى التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات عن طريق تسطير مجموعة من الأهداف القطاعية، واستهدف هذا المخطط بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع آفاق 2019 وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني (بيان مجلس الوزراء، 2014).

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي (2015-2019). وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات الى تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة (محمد، 2020، صفحة 54).

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016 ،وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد

المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 5.6%. (محمد، 2020، صفحة 55)

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب.

إن قطاعات الاقتصاد الحقيقي عامة خاصة قطاعي السياحة والفلاحة كان من الواجب إعطائها مزيدا من الأهمية والدعم الحكومي لما يملكانه من مقومات للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات. فمن جهة قطاع السياحة الذي أصبح يشكل حاليا جزءا هاما من الاقتصاد العالمي، إذ تحتل المرتبة الثالثة من الصادرات العالمية بنسبة 7% من إجمالي الصادرات العالمية، وقد وصل المبلغ الإجمالي لإيرادات هذا القطاع نحو 1,5 تريليون دولار خلال سنة 2015 حسب ما أفاد به تقرير الإحصائيات الصادر عن المنظمة العالمية للسياحة (**World Tourism Organization, 2016, P03**)، ومن جهة ثانية قطاع الفلاحة أو الزراعة أين تعاني الجزائر من ارتفاع فاتورة الموارد الغذائية التي وصلت لحدود 10 مليار دولار.

على الرغم من تعدد خطط التنمية والتنويع الاقتصادي، يبقى واقع اعتماد الاقتصاد الوطني على -غرار الكثير من اقتصاديات الدول المصدرة للمحروقات- على ريع المحروقات واضحا من خلال أغلب مؤشرات أدائه الاقتصادي الكلي، ما يتطلب إعادة النظر في أساليب وممارسات إدارة المالية العامة بصورة عامة والاستثمارات العامة بصورة خاصة، مع وضرورة الاستفادة من توجهات السياسات المالية المطبقة في بعض الدول المصدرة للمحروقات التي نجحت في توجيه عوائد المحروقات وتحقيق مسعى التنويع الاقتصادي الشامل.

2.3. التوجهات العامة لإصلاح السياسة الإنفاقية في الجزائر:

في إطار إعادة توجيه السياسة الإنفاقية العامة أو بمعنى آخر إصلاح التوجهات السابقة لها بحيث يجب التقليل من حالة الهدر والسماح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، تمثل اقتراحات خبراء صندوق النقد الدولي المتعلقة بتوجيه سياسات الإنفاق العام وإصلاح سياسة الدعم وكذلك الاقتراحات المتعلقة بتعزيز كفاءة الاستثمار العام أهم الاتجاهات الحديثة لمواجهة الإفرازات السلبية للسياسة الإنفاقية في الجزائر، وتقوم هذه الاقتراحات على ثلاثة محاور أساسية هي:

أ- تخفيض الإنفاق العام وإصلاح سياسة الدعم:

يشير جون فرانسوا دوفان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بالجزائر إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015 في الجزائر، ويشير أيضا إلى أن تكلفته على الميزانية العامة ليست هي المشكلة الوحيدة فالدعم غير عادل في معظمه ومعمم بشكل يفيد الأثرياء أكثر بكثير مما يفيد الفقراء، بالإضافة إلى ذلك يشجع شكل الدعم المتبع حاليا على الاستهلاك المفرط (صندوق النقد الدولي، 2016، ص3).

طبقا لأثر الدعم على الميزانية العامة يمكن تصنيف شكلين أساسيين يبرزهما الجدول الآتي:

الجدول 4: قيمة الدعم المباشر والغير المباشر المخصص لسنة 2016 في الجزائر

الوحدة: (مليار دولار).

	الدعم المباشر			الدعم غير المباشر	المجموع
القطاع	السكان	الأسر والمواد الأساسية	الصحة	قطاع الطاقة (وقود، غاز، كهرباء)	/
القيمة	4,7	4,5	3,2	15,3	27,7

المصدر: عبد المجيد عطار: انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، تقرير ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، سلسلة ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 132.

يبرز الجدول السابق أن الدعم المطبق في الجزائر يتمثل في شكلين أساسيين:

- **دعم مباشر عن طريق الميزانية:** يمثل 12,4 مليار دولار، منها 4,7 مليار دولار لفائدة السكان، و4,5 مليار دولار للأسر والمواد الضرورية، و3,2 مليار دولار بالنسبة للصحة. وأبرز مظاهر هذا الشكل من الدعم تتجلى في:

- ✓ دعم أسعار المواد الأساسية؛
- ✓ دعم التعليم والصحة والسكن؛
- ✓ دعم التشغيل.

- **دعم غير مباشر وغير مدرج في الميزانية:** يقدر بنحو 15,3 مليار دولار؛ وذلك في قطاع الطاقة أساسا؛ حيث تعتمد الجزائر كغيرها من غالبية الدول المصدرة للمحروقات اعتمادا كبيرا منذ عقود على الدعم المعمم لأسعار الطاقة باعتباره أداتها الرئيسية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروة المحروقات، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن دعم الطاقة قبل الضريبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يكلف 237 مليار دولار سنة 2011 (صندوق النقد الدولي، 2014، ص1)، أي ما يعادل 8,6% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة أو 22% من الإيرادات الحكومية فيها، ويروق هذا الشكل من أشكال الدعم الاجتماعي للكثير من الحكومات مقارنة بالأدوات الأخرى التي تتطلب توجيها أكبر مثل برامج التحويلات النقدية أو إعانات الدخل المباشرة.

إصلاح سياسة الدعم يكون بتخلي الدولة عن الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها أو التخفيض منها، مع رفع كفاءة المؤسسات العمومية التي تقدم خدمات لا يمكن أن توكلها الدولة للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية والأمن، وترتكز هذه التخفيضات خاصة على الكتلة الأجرية بالضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق وتوقيف التوظيف أو تأجيله إن لزم الأمر، وتخفيض أيضا الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية للضغط أكثر على النفقات، وكل هذا من أجل التقليص من عجز الميزانية ومن حجم المديونية وتسييرها(عبد المجيد قدي، 2006، ص192).

بالموازاة مع إجراءات تخفيض النفقات السالفة الذكر يجب على الدولة الاهتمام بمسألة إصلاح سياسة الدعم والاستفادة من تجارب الدول التي سبقت الجزائر في عملية الإصلاح؛ أين أطلقت ضغوط المالية العامة موجة من الإصلاح تركز معظمها في البلدان المستوردة للنفط. منذ سنة 2011، كانت مصر والأردن وموريطانيا والمغرب والسودان وتونس واليمن هي التي حققت أعلى مستويات التقدم في إصلاح سياسة الدعم. حيث ركزت أهم الإصلاحات على رفع أسعار الوقود وتعريفات الكهرباء، بينما كان الاهتمام بدعم الغذاء أقل انعكاسا لتكلفته البسيطة نسبيا على المالية العامة وحساسيته العالية من الناحية الاجتماعية(كارلو سدارلفيتش وأخرون، 2014، ص2).

ولأن ضغوط المالية العامة كانت أقل في الجزائر والبلدان المصدرة للمحروقات فإن إصلاح الدعم لم يصل إلى درجة الإلحاح سابقا، لكنه أصبح محل نظر متزايد حاليا رغم صعوبة تنفيذه نظرا للعديد من المعوقات التي تعترض الإصلاح الناجح للدعم، خاصة تلك المعوقات المتعلقة بـ:

- عدم وجود معلومات تتعلق بجم الدعم وأوجه قصوره؛
- المعارضة من فئات محددة تستفيد من الوضع الراهن؛
- غياب مصداقية الحكومة وقراراتها الإدارية؛
- وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على الفقراء؛
- وجود مخاوف تتعلق بالتأثير الضار على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلب الأسعار؛
- ضعف الأوضاع الاقتصادية الكلية (صندوق النقد الدولي، 2014، ص3).

نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية بين الجزائر وغيرها من الدول، يجب أن تضع الحكومة استراتيجية الإصلاح بما يتناسب مع الوضع الحالي مع الاستفادة من العوامل التي اقترنت بنماذج الإصلاح الناجحة في عدد من الدول، والتي حددها تقرير صندوق النقد الدولي في العوامل الآتية:

- الإعداد الجيد؛ بما في ذلك التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه؛
- الالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة، وهو ما يمكن تحقيقه ببناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح؛

- تعزيز أو استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي بغية تخفيف أثر إصلاح الدعم على شرائح السكان محدودي الدخل؛
- توافر أوضاع اقتصادية مواتية ولاسيما معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا؛
- وجود حكومة متعددة الاحزاب تقوم ببناء توافق الآراء بشأن الإصلاح بين مختلف الأحزاب (كارلو سدارلفيتش وأخرون، 2014، ص 3).

ب- إعادة توجيه الإنفاق العام: وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة ويشمل هذا التوجه ما يلي(عبد المجيد قدي، 2006، ص192):

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: وذلك بالاهتمام بإقامة برامج الاستثمارات العامة التي تكمل الأنشطة الخاصة وليس الأنشطة التي تنافسها، وفي هذا السياق تعتبر البنية التحتية ضرورية للنمو لكن تأثيرها يعتمد على كفاءة الاستثمار العام، ما يجعل من إقامة مؤسسات قوية لإدارة الاستثمارات العامة في الجزائر مطلبا حيويا لتعزيز النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات.

من النظم الكفأة في إدارة الاستثمارات العامة التي يتضح فيها دور المؤسسات السليمة الهام وتتشابه مع الجزائر في وفرة الإيرادات المتعلقة بالسلع الأولية، وفي ما تواجهه الجزائر من تحديات عند إدارة الاستثمار العام، تعدُّ تجربة النرويج رائدة في نتائج برامجها المعنية بكفاءة الاستثمارات العامة في البنية التحتية؛ أين تم اعتماد نظم الإدارة الفنية للمشروعات إلى جانب المراجعات المستقلة لحساب التكاليف للحد من التأثير السياسي على قرارات الاستثمار، وتقليل الخلاقات المتعلقة بعدم كفاءة استخدام الأموال العامة وفق المراحل التي يبينها الشكل الآتي:

الشكل 1: نظام ضمان جودة الاستثمار العام في النرويج

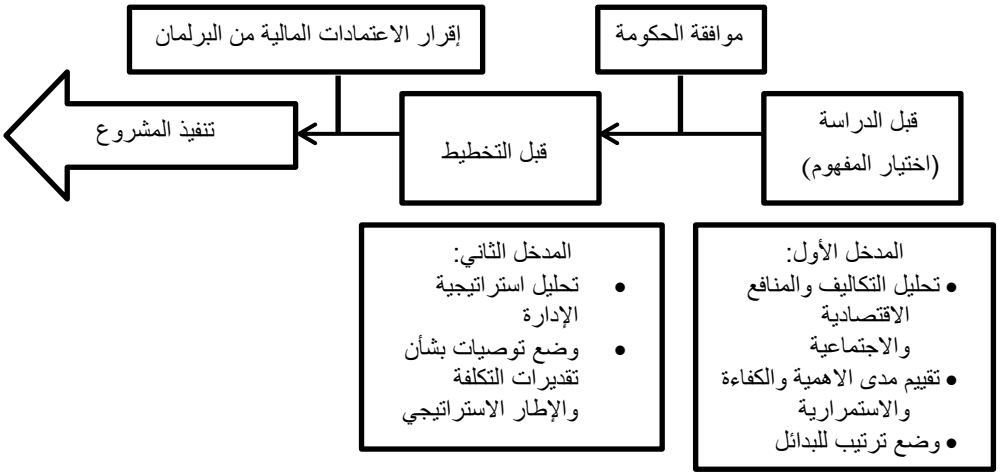

المصدر: صندوق النقد الدولي: تعزيز كفاءة الاستثمار العام يمثل أولوية في الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، نشرة الصندوق الالكترونية، 17 نوفمبر 2014، ص 4.

يوضح الشكل السابق وجود مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: والمتمثلة في ضمان جودة اختيار المفهوم التي تطبق في مرحلة مبكرة من دورة حياة المشروع، وقبل قرار مجلس الوزراء بالموافقة عليه يتم الاستعانة بمستشارين خارجين متعاقدين مع وزارة المالية كضامني جودة من أجل اتخاذهم الإجراءات اللازمة لضمان صحة وثائق وملفات المشروع المقدمة للوزارة، وكذا للتأكد من أن اختيار المشروع قد تم وفق اختيار عادل ورشيد.

المرحلة الثانية: والتي يتم الشروع فيها بعد موافقة مجلس الوزراء وقبل عرض المشروع رسميا على البرلمان، ويتمثل الهدف من هذه المرحلة في ضمان الخبراء المستشارين لجودة الوثائق المقدمة قبل موافقة البرلمان على تكلفة المشروع من خلال

قيامهم بإعداد تقرير لوزارة المالية يتضمن توصياتهم، وكذلك تعتمد الوزارة على هذا التقرير كأداة للرقابة أثناء تنفيذ المشروع.

- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات عدة كالتعليم والصحة وغيرها من المجالات الأخرى.
- العمل على محاربة التبذير والإسراف في الاستهلاك العمومي: وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي الذي يكون أقل أو عديم الإنتاجية، ما يساهم في رفع الادخار الوطني وبالتالي الحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.
- الإهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في القطاع العام: وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتثبيطه وخفضه للإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العمومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية.

3.3. اتجاهات الإصلاح في إدارة النفقات العامة:

عملت الجزائر جاهدة على تنفيذ الإصلاحات وقرارات صندوق النقد الدولي خاصة في التسعينات من القرن الماضي، وهذا ما يفسر السياسة التقشفية المتبعة خلال تلك الفترة، ولكن مع بداية الألفية الجديدة اتسمت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنوع من التوسع خاصة فيما يخص النفقات الاستثمارية وبعث الروح في المجالات المنتجة، من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية ولكن من دون المراعاة والحرص على ترشيد تلك النفقات، ولذلك يتطلب تحسين وترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تتجه إلى غير ما خطط له (أحمد ضيف، 2015، ص98) ، وللمساعدة على ذلك يجب العمل على التطبيق الفعال لأساليب إدارة المالية العامة وترشيد الإنفاق العام، ومن بينها:

- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانية البرامج والأداء بتطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الإنتاجية يعد مطلبا استراتيجيا لإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام؛
- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك بأهمية وجود اتفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة؛
- تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق العام، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة في ضمان فعالية إدارة العمليات المالية والرقابة على الحكومة والمشاريع العامة.

4. تحليل النتائج:

تتميز الدول المصدرة للمحروقات والمعتمدة عليه بشكل أساسي بجملة من الخصائص الاقتصادية تتلخص بعدم استقرار معدلات نموها وزيادة فرصة تعرضها للصدمات الخارجية، وبالتالي عدم استقرار الميزانية العامة وميزان المدفوعات، لذا يجب أن تقوم إدارة السياسة المالية والاستثمارية العامة فيها على أساس الاستغلال الأمثل لإيرادات صادرات المحروقات من خلال توجيه ثروة المحروقات نحو الاقتصاد المحلي لتحقيق أهداف التنمية والتنويع بكل كفاءة والتغلب على مشكلة عدم اليقين المتعلقة بتقلب أسعارها في الأسواق الدولية.

إن السياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة في معظم الدول المصدرة للمحروقات وخاصة منذ سنة 2003 -بداية الطفرة النفطية الثالثة-، وبرامج الإنفاق العام الضخمة التي صاحبتها لم تساعد (نسبيا) في تحقيق هدف تحقيق التنويع الاقتصادي وأهم المشاكل التي تعيق ذلك تكمن في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المصدرة للمحروقات، وارتباط كل القطاعات الاقتصادية بقطاع المحروقات؛ وهو الارتباط الموروث منذ الطفرة النفطية الأولى أين عملت تلك الدول على ربط الاقتصاديات الوطنية بقطاع المحروقات من خلال التوجه إلى صناعة البتروكيماويات وإهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية القائدة للنمو خارج المحروقات كالزراعة، الصناعة التحويلية والسياحة.

5. خاتمة:

الاقتصاد الجزائري الذي تميز هو الآخر ببرامج إنفاقية توسعية قاربت 800 مليار دولار شملت ثلاث برامج استثمارية خلال الفترة (2001-2015) والبرنامج الخماسي الجاري تنفيذه لآفاق 2019، اتضح أن برامج الاستثمارات العمومية ترتبط بتغيرات إيرادات المحروقات، كما أن حجمها الكبير يفوق القدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني أين يتم الاتجاه إلى الاستيراد لتغطية زيادة الطلب الكلي الناتج عن التوسع فيها، إضافة إلى ذلك ما تزال تلك البرامج لا تركز على تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية القائدة للنمو خارج المحروقات وتبقى أغلبها نفقات ذات طابع استهلاكي اجتماعي .

على ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني تنويعا شاملا من خلال تبنى برامج إنفاقية تراعى هذا البعد والاستفادة من الأساليب المتبعة في بعض الدول النفطية في تسيير الميزانية كنظم الميزانية متوسطة الأجل؛
- ضرورة الاستغلال الأمثل لموارد المحروقات، بتطبيق برامج إنفاقية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية في القطاعات القائدة للنمو خارج قطاع المحروقات؛
- إصلاح سياسات الدعم وضرورة تشجيع القطاع الخاص؛
- ترشيد النفقات العامة وضبط حجمها بما يتلاءم والقدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني؛
- إصلاح إدارة الإنفاق العام والعمل على توجيهه إلى أن تكون منتجا، وتخفيض النفقات الاستهلاكية غير المنتجة.

6. قائمة المراجع:

- الوليد طلحة وطارق اسماعيل، (2021)، تمويل البنية التحتية في الدول العربية التحديات والخيارات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الكويت، العدد70
- إبراهيم طلعت الدمراداش، (2004)، التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق، مكتبة القدس، مصر.
- أحمد آل درويش وآخرون، (2015)، المملكة العربية السعودية –معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الولايات المتحدة الأمريكية.
- أحمد ضيف، (2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (2018)، الاقتصاد الأخضر في الجزائر –فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، مكتب شمال أفريقيا.
- أيمن عبد النور، (1999)، دور الأجهزة الحكومية السورية في ظل آليات السوق، ورقة عمل ضمن فعاليات ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول: قضايا اقتصادية ملحة تتطلب المعالجة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.
- صالح صالحي، (2013)، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2014/2001)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- عاطف لافي مرزوك، (2013)، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي –مقاربة للقواعد والدلائل-، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.
- عبد المجيد قدي، (2006)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- علي مرزا، (2013)، العراق الواقع والآفاق الاقتصادية، المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، لبنان.
- كارلو سدارلفيتش وأخرون، (2014)، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي.
- ماجد عبد الله المنيف، (2009)، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة العربي، لبنان.
- ناجي بن حسين، (2008)، التنمية المستدامة في الجزائر – حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد-، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2-، الجزائر.
- نشرة صندوق النقد الدولي، (2013)، مجلس التعاون الخليجي –هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة لتنويع اقتصاديات الخليج، نشرة الصندوق الإلكترونية.
- نشرة صندوق النقد الدولي، (2014)، دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-دروس مستفادة للإصلاح-، نشرة الصندوق الإلكترونية.
- نشرة صندوق النقد الدولي، (2016)، الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، نشرة الصندوق الالكترونية.
- وليد عبد الحميد عايب، (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- محمد سلام. (15 1, 2019). الأمن الاقتصادي تحديات ومسارات الاستدامة التنموية. تاريخ الاسترداد 01 07, 2020، من https://www.estesmarat.com/

- Alban Kitous and Others , (2016) , Impact of Low Oil Prices on Oil Exporting Countries, JRS Sciecce For Policy Report, European Commission, Spain.
- Daniel Workman, (2016), Crude Oil Exports by Country, World's Top Exports, (http://www.worldstopexports.com/worlds-top-oil-exports-country/), Reviewed on 09/2018.
- World Tourism Organization (UNWTO), (2018), Tourism Highlights, 2016 Edition, Spain, 05 December 2019.